مستشفيات النساء والعمادي والأهلي وعيادة الدوحة تقدم الخدمات.. د. فالح حسين:

تطبيق المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الشهر المقبل

توفير خدمات الحمل والولادة والأمراض النسائية لـ 90 ألف مواطنة ممن يبلغن 12 عاماً فما فوق

إصدار اللائحة التنفيذية نهاية الشهر الجاري ومشاورات مع القطاع الخاص لتحديد قيمة قسط التأمين

محمد صلاح

أعلن الدكتور فالح محمد حسين علي، مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة لشؤون السياسات أن تطبيق المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الاجتماعي ستبدأ بشكل فعلي اعتبارا من شهر يوليو المقبل، مبينا أن المرحلة الأولى ستوفر خدمات الحمل والولادة والأمراض النسائية لما يقارب من 90 ألف مواطنة ممن يبلغن 12 عاما فما فوق. وكشف أن الشبكة الأولية لمزودي الرعاية الصحية لهذه المرحلة تتضمن مستشفى النساء والولادة التابعلمؤسسة حمد الطبية الى جانب 3 من المستشفيات الخاصة هي مستشفى العمادي، ومستشفى عيادة الدوحة والمستشفى الأهلي.

وأكد أنه وفور الاعلان عن تنفيذ المرحلة الاولى من النظام يمكن للمواطنات الراغبات بالاستفادة من الخدمات الطبية الخاصة بالحمل والولادة والأمراض النسائية حجز المواعيد مباشرة لدى المستشفيات المتوافرة في الشبكة الحالية، والتعريف بأنفسهن خلال الموعد من خلال ابراز البطاقة الشخصية، مشيرا الى عدم مطالبة المواطنات بدفع أي مبالغ لمزودي الخدمات المشمولين بالبرنامج.

◄ اللائحة التنفيذية

والمح الدكتور فالح حسين، خلال مؤتمر صحفي خصص للاعلان عن آليات تطبيق المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي، حضره السيد حسن ريكا مدير ادارة تمويل الرعاية الصحية والتأمين بالمجلس الاعلى للصحة، والسيد جاسم المفتاح الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج "تكافل"، الى العمل على الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الصحي على أن تصدر نهاية الشهر الجاري.

مبينا أن اللائحة تتضمن تحديد الخدمات الصحية التي سيتم توفيرها في كل حزمة تأمينية. ولفت الدكتور فالح حسين الى اجراء الاعلى للصحة لمشاورات مكثفة مع مقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص المشاركة في تقديم خدمات التأمين الصحي بهدف تحديد قيمة قسط التأمين للشخص الواحد بما يحقق أهداف نظام التأمين، مع عدم الاخلال بمبدأ احقية المستشفيات الخاصة في تحقيق الربح.

◄ توحيد الأسعار

وشدد على ان نظام التأمين الصحي الاجتماعي لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى الحاق الضرر بالقطاع الخاص وإنما يسعى الى تحقيق موازنة في أسعار الخدمات في جميع المنشآت الصحية في الدولة، مؤكدا أن الخدمات الصحية سيتم توحيد أسعارها بناء على ذلك.

وأكد الدكتور فالح حسين ان نظام التأمين الصحي الاجتماعي سيكون مقتصرا على تغطية العلاج في حدود دولة قطر، مبينا أن النظام لن يوفر تغطية العلاج في الخارج الذي سيستمر العمل به وفقا للقانون المنظم له، لافتا الى اتاحة الفرصة أمام جهات العمل لتغطية العلاج في الخارج لموظفيها من الحزم الاضافية التي سيتيحها نظام التأمين الصحي الاجتماعي.

ونبه الى أن الحزمة الأساسية من الخدمات الصحية التي يوفرها نظام التأمين ستقدمها حصريا الشركة الوطنية للتأمين الصحي في حين سيتاح لشركات التأمين الخاصة تقديم الخدمات الاضافية، منبها الى أن تحديد جهة واحدة لتقديم خدمات التأمين من شأنه أن يمنع حدوث الارتباك في النظام التشغيلي.

مضيفا في السياق ذاته، وذلك لأن شركات التأمين الخاصة تهدف الى تحقيق الربحية في حين أن نظام التأمين الصحي الاجتماعي الذي تسعى الدولة لتطبيقه يهدف بشكل أساسي الى تحقيق الموازنة بين تغطية التكاليف والمسؤولية الاجتماعية للنظام".

◄ الانفاق الحكومي

ونفى الدكتور فالح حسين أن يكون تطبيق نظام التأمين الصحي الاجتماعي بداية الطريق الى تقليص الانفاق الحكومي على القطاع الصحي، مشددا على أن الخطة الموضوعة تقضي بزيادة الانفاق الحكومي بهدف تغطية التكاليف الصحية في بداية تطبيق النظام.

مشيرا في السياق ذاته الى أن قانون التأمين الصحي يؤكد أن الدولة ستدعم التأمين الصحي لبعض الفئات الاجتماعية وفقا للدراسات التي سيتم اجراؤها بهذا الخصوص لتحديد المستفيدين من الدعم مستقبلا.

د. فالح حسين يتوسط المتحدثين خلال المؤتمر الصحفي

«تصوير سليم مترمكوت»

◄ الزام رب العمل

وكشف عن إلزام الكفيل بتغطية اقساط التأمين الصحي لمكفوله المقيم وزوجته و3 من ابنائه، مشددا على أن اللائحة التنفيذية ستضع ضوابط واضحة لمنع تلاعب الكفلاء أو التهرب من تغطية مكفوليهم في التأمين الصحي.

واوضح الدكتور فالح حسين أن العمل على تحديد قيمة قسط التأمين الخاص بالمقيمين سيتم في ضوء نتائج العديد من الدراسات المفصلة التي تجرى حول أسعار الخدمات الصحية بالتناسب مع عدد السكان. وأكد أن نظام التأمين الصحي الاجتماعي يغطي كافة فئات المجتمع القطري بما في ذلك فئة العمال، مبينا أن الدولة ستغطي أقساط التأمين المترتبة على جميع المواطنين بينما يدفع اصحاب العمل الأقساط المترتبة على غير القطريين، مشددا في السياق ذاته على أنه لن يسمح لأصحاب العمل بموجب القانون، بخصم تلك الأقساط من موظفيهم.

◄ مجموعة الخليج

وكشف مساعد الأمين العام لشئون السياسات عن اختيار مجموعة الخليج "تكافل" كجهة إدارية مستقلة للبرنامج من خلال خطاب تعيين، مشيرا الى أن الشركة ستعمل على إدارة العمليات اليومية للبرنامج بالنيابة عن الشركة الوطنية للتأمين الصحي وبطريقة مماثلة لإدارة انظمة التأمين الصحي عالميا.

ولفت الى السعي حاليا لتسمية أعضاء مجلس ادارة الشركة الوطنية للتأمين الصحي، المسئولة عن إدارة نظام التأمين الصحي الاجتماعي المرتقب في الدولة، مبينا أن الشركة مملوكة بالكامل للحكومة القطرية، بينما يديرها فريق تنفيذي بإشراف مجلس إدارة يتألف من ممثلي المجلس الأعلى للصحة ووزارات المالية والعمل والداخلية والمجلس البلدي المركزي، بالإضافة إلى عضوين من القطاع الخاص.

◄ 23 مشروعاً استراتيجياً

وذكر الدكتور فالح حسين خلال المؤتمر الصحفي أن نظام التأمين الصحي الاجتماعي يعتبر واحداً من 23 مشروعاً استراتيجيا يعنى بالصحة على مستوى الدولة، وتستهدف جميعها إحداث التغيير في واقع الخدمات الصحية المقدمة في قطر من خلال تزويد المستفيدين بالتأمين بخيارات واسعة من مزودي الخدمات في القطاع العام والخاص.

واضاف قائلا" وذلك عبر شبكة من مقدمي الخدمات الصحية سيتم التوسع فيها بشكل تدريجي مع بدء تطبيق النظام. ومع إطلاق المراحل التالية للنظام ستتم تغطية المزيد من المقيمين في قطر بموجب الخطة الوطنية للتأمين الصحي".

واكد مساعد الأمين العام لشئون السياسات بالمجلس الاعلى للصحة أن النساء القطريات اللاتي يشكلن المجموعة المختارة للمرحلة الأولى من البرنامج لن يحتجن للتسجيل بشكل منفصل للاستفادة من التأمين الصحي، مشيرا الى استخدام قاعدة بيانات البطاقات الشخصية.

وأردف قائلا" مما يعني أن جميع المواطنات من سن 12 سنة هن مشتركات في نظام التأمين الصحي بشكل تلقائي وكل ما عليهن القيام به هو التعريف عن أنفسهن عند التوجه إلى احد مزودي الرعاية الصحية، وذلك عبر ابراز البطاقة الشخصية، حيث يمكنهن الحصول على خدمات المرحلة الأولى ضمن شبكة المزودين المعتمدين".

◄ الخدمات الأساسية

وقال الدكتور فالح حسين" ليس الهدف الأساسي من تصميم نظام التأمين الصحي الاجتماعي توفير التكاليف بل إنه يسعى إلى تزويد كل من يعيش في قطر، سواء أكان مواطناً أم مقيماً، بالخدمات الأساسية والحد الأدنى من الرعاية الصحية المتاحة لهم، كما أن المعلومات التي نحصل عليها من خلال البرنامج ستفيد في إعداد الخطط المستقبلية مما يضمن كفاءة استخدام الموارد الحكومية والاستفادة منها في مواضع الحاجة للتجاوب مع الاحتياجات الصحية في الدولة".

وتابع قائلا" ويمثل تأسيس الشركة الوطنية للتأمين الصحي وتعيين الجهة الإدارية المستقلة انجازا جديداً ومرحلة متقدمة في طريق إطلاق البرنامج حيث تتمتع مجموعة الخليج "تكافل" بخبرة واسعة وامكانات عالمية تجمع شركة الخليج تكافل بين مجموعة الخليج التكافلي القطرية ومؤسسات التأمين العالمية "ابتينا إنترناشيونال" و"جلوب ميد".

ولفت الى أنه بموجب عقد الشراكة تعمل مجموعة الخليج "تكافل" على إقامة البنية التحتية اللازمة لتواصل المستفيدين ومزودي الخدمات الصحية مع الشركة الوطنية للتأمين الصحي، ويتضمن ذلك أنظمة إدارة المطالبات ومركز الاتصال".

◄ حملة إعلامية

وبدوره أشار السيد حسين ريكا الى إعداد المجلس الأعلى للصحة حاليا لإطلاق حملة اعلامية موسعة للتوعية بنظام التأمين الصحي الاجتماعي في كافة وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لزيادة معرفة الجمهور بمزايا النظام الجديد.

وبين أن دولة قطر تنفق حاليا ما يناهز 2000 دولار أمريكي للفرد الواحد على شؤون الصحة، وذلك لعدد سكان يبلغ 1.7مليون نسمة، وذلك وفقاً للأرقام الصادرة في تقرير الحسابات الصحية الوطنية القطرية للعام 2001، مشيرا الى أن التقارير أظهرت أن نفقات الدولة في مجال الرعاية الصحية تبلغ 30 مليار ريال قطري، يمثل القطاع العام حوالي 79 % منها.

ولفت الى أن نظام التأمين الصحي الاجتماعي يمثل خطوة كبيرة تتضمن مستويات هائلة من التغيير الرامي إلى تحقيق المزيد من التطور في البلاد ويعود سبب إطلاق المشروع على مراحل إلى الحرص على التعلم من كل مرحلة وتطبيق الايجابيات وتلافي السلبيات في المراحل التالية لضمان الحصول على برنامج يتمتع بأفضل المستويات ويعود بالنفع والفائدة فيما نتيح لجميع الأطراف المعنية الوقت اللازم للتكيف مع التغيرات في الأنظمة والاجراءات.

وأكد أن إطلاق المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الاجتماعي ثمرة للعمل الجاد والدؤوب خلال العام الماضي لإقامة البنية التحتية اللازمة لإطلاق نظام التأمين الصحي الاجتماعي الجديد، والحرص على إعداد مزودي الخدمات الصحية لتغيير الأنظمة الحالية.

وشدد حسين ريكا على أنه لن يضطر شخص إلى مغادرة البلاد بسبب عدم شموله فورا في نظام التأمين حيث تضاف كل فئة على حدة في المرحلة المناسبة لها في الفترة من الآن وحتى العام 2016، مما يضمن سلاسة العملية وكفاءتها.

وأشار الى أن استعدادات المزودين للبرنامج تتضمن تطبيق نظاما إجباريا لترميز المرضى في المستشفيات وتدريب المديرين والمسؤولين في المستشفيات.

مبينا أن النظام القطري لتصنيف مراجعي العيادات الخارجية وحزمة البيانات يشكل جزءاً من البرنامج مما يسمح بتصنيف المرضى خارج المستشفيات وبتسجيل البيانات وتضمينها في التقارير بشكل منهجي منظم.

من ناحيته قال السيد جاسم المفتاح، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج "تكافل" تفخر شركة الخليج "تكافل" بكونها شركة قطرية وطنية تمثل جزءاً من هذا المشروع المرموق فالمشروع الوطني يمكننا من دعم رؤية قطر الوطنية 2030 وتحسين مستويات المعيشة لكافة المواطنين والوافدين في دولة قطر".

وأضاف قائلا" إننا واثقون من أن تلك الشراكة والدعم المرتقب من جانب المجلس الأعلى للصحة سيحققان نجاحا باهرا للمشروع، كما نفخر بالشراكات التي عقدناها مع كل من "ابتينا إنترناشيونال" و"جلوب ميد" اللتين تعتبران من أبرز المؤسسات العاملة في قطاع التأمين عالميا واللتين سيساعد دعمهما في تحقيق هدف الدولة بإيجاد نظام شامل للرعاية الصحية.

نظام التأمين الصحي لا يهدف إلى إلحاق الضرر بالقطاع الخاص

التأمين لن يغطي نفقات العلاج بالخارج الذي سيستمر العمل به وفقاً للقانون

الشركة الوطنية للتأمين ستوفر خدمات الحزمة الأساسية.. وللشركات الخاصة تقديم الخدمات الإضافية

تطبيق نظام التأمين ليس بداية لتقليص الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي

إلزام الكفيل بتغطية أقساط التأمين الصحي لمكفوله المقيم وزوجته و3 من أبنائه

اللائحة التنفيذية ستضع ضوابط واضحة لمنع تلاعب الكفلاء أو التهرب من تغطية مكفوليهم

لن يسمح لأصحاب العمل بموجب القانون بخصم قيمة الأقساط من موظفيهم

اختيار مجموعة الخليج «تكافل» كجهة إدارية مستقلة لنظام التأمين الصحي

الشركة ستعمل على إدارة العمليات اليومية بالنيابة عن الوطنية للتأمين الصحي

جميع المواطنات من سن 12 سنة مشتركات في نظام التأمين الصحي بشكل تلقائي

حسين ريكا: قطر تنفق حالياً 2000 دولار أمريكي للفرد الواحد على شؤون الصحة

30 مليار ريال حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي 79 % منها بالقطاع العام

جانب من الحضور